

بدعوة رسمية من البرلمانين : التونسي والمغربي

وفد برلماني برئاسة د. بحريزور تونس والمغرب ويلتقي الرئيس التونسي ورئيسي الحكومة والبرلمان ورئيس الحكومة المغربية ورئاسة البرلمان ووزراء وبرلمانيين وقادة الأحزاب

قضايا القدس والمصالحة وإعادة الإعمار والأسرى والنواب المختطفين في صدارة المباحثات



د. بحر يوشع رئيس الوزراء المغربي الكوفية الفلسطينية



وفد التشريعي يقدم هدية تكميمية للرئيس التونسي

القدس والمصالحة وملف إعادة الإعمار والأسرى وعلى رأسهم النواب المختطفين في سجون الاحتلال.

5-4

وضم وفد التشريعي د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإتابة، وكلا من النائبين يحيى العبادسة وهدي نعيم. وناقشت لقاءات الوفد البرلماني الفلسطيني قضايا

التونسي، ورئيسي الحكومة والبرلمان، ووزراء ونواب تونسيين، كما التقى رئيس الحكومة المغربية ورئاسة البرلمان، ووزراء ونواب وشخصيات وقادة الأحزاب السياسية المغربية.

زار وفد رفيع من المجلس التشريعي الفلسطيني كلا من تونس والمغرب مؤخرًا بدعوة رسمية من رئيس المجلس الوطني التأسيسي التونسي، ورئيس مجلس النواب المغربي، حيث التقى الوفد الرئيس

قبيل جلسته التي انعقدت في الكويت

د. بحريطالب الاتحاد البرلماني العربي بإدراج

اختطاف د. دويك والنواب المختطفين على جدول الأعمال

القدس.. خطر داهم.. ولا بديل عن مواقف حاسمة لإنقاذ

المقدسات (تقرير)

2

النائب عدوان لـ «البرلمان»: قانون الهيئة العامة للمعابر والحدود ينظم العمل ويسهل حركة الأشخاص

والبضائع (حوار)

3

التشريعي يطلق الحملة الوطنية للنظافة تحت شعار «لتكن

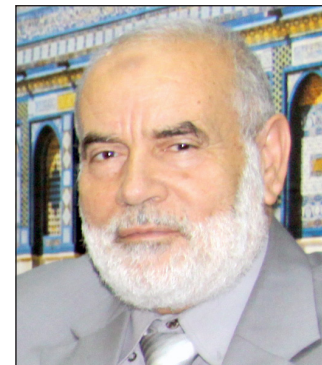
مدينتي نظيفة» (تقرير)

7

على الصعيد الإقليمي والدولي ولدى الجهات القضائية الدولية حتى نرى قادة الكيان وهم يقدمون للمحاكمة لقاء جرائم الحرب التي ارتكبوها بحق شعبنا الفلسطيني. والجدير بالذكر أن قوات الاحتلال كانت أقدمت على اختطاف رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك شهر يناير الماضي وحولته للاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر، الأمر الذي قوبل بحالة من الاستنكار الشديد من قبل العديد من البرلمانات العربية والإسلامية والدولية.



الشيخ / محمد بن مبارك الخلفي



د. أحمد محمد بحر

سجون الاحتلال الصهيوني. وأعرب بحر عن أمله في أن يستمر الاتحاد البرلماني العربي ببذل مزيد من الجهود

المختصين في القانون الدولي من أجل الدفاع عن قضية النواب المختطفين في سجون الاحتلال وتأمين الإفراج عنهم من

طالب الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإتابة رئيس مجلس الشورى القطري ورئيس الاتحاد البرلماني العربي الشيخ محمد بن مبارك الخلفي بضرورة إدراج قضية اختطاف الاحتلال لرئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك ونوابه على جدول أعمال جلسة أعمال الاتحاد والتي ستعقد في الكويت.

كما ناشد بحر الاتحاد البرلماني العربي بضرورة العمل على تأسيس إطار قانوني عربي من الخبراء والمستشارين العرب



في مواجهة معركة التهويد والتطهير والاقتلاع

القدس.. خطر داهم.. وواقع عربي وإسلامي بائس.. ولا بديل عن مواقف حاسمة لإنقاذ المقدسات



النائب البوريني: لسنا راضون عن الجهد الفلسطيني والعربي والإسلامي للدفاع عن المدينة المقدسة.. والقدس تحتاج إلى دعم سياسي ومالي وإعلامي متميز



النائب القرعوي: السلطة الفلسطينية لم تقم بالجهد المطلوب لنصرة القدس والمقدسات.. ومؤتمر القدس في الدوحة سياسي بامتياز ومخيّب للأمال



النائب رداد: مؤتمر الدوحة باهت وضعيف.. والسلطة الفلسطينية والمستوى الرسمي العربي مطالبون بمواقف جادة توقف عجلة التفاوض والتطبيع مع الاحتلال



النائب سلامة: العرب والمسلمون الرسميون مقصرون.. ولا بد من المصالحة وإيقاف التنسيق الأمني كمدخل أساس لمواجهة المخططات بحق المدينة المقدسة



النائب أبو حلبية: لا بد من تفعيل الأبعاد الشعبية والقانونية والإعلامية لنصرة الأقصى.. ومطلوب تعاون مؤسسي عربي إسلامي لنصرة القدس وأهلها

تواجه القدس ومقدساتها حملة صهيونية بالغة الشراسة تستهدف حسم معركة تهويدها وإلغاء طابعها العربي والإسلامي في أقصر وقت ممكن. ومع مؤتمر القدس الذي انعقد في الدوحة بدا أن

العرب والمسلمون قد لاکوا الشعارات المجردة وأحالتوا ثقل وعبء القضية عن ظهورهم إلى حوض ما يسمى المجتمع الدولي. "البرلمان" استمجت عبر هذا التقرير رأي عدد

من نواب المجلس التشريعي حول الخطر الداهم الذي يتهدد القدس والأقصى والمقدسات وسبل مواجهته في ضوء الواقع الفلسطيني والعربي والإسلامي المعروف.

دعم سياسي ومالي وإعلامي

فقد أكد النائب حسني البوريني أن القدس بمكانتها وأهميتها وموقعها في قلوب المسلمين تحتاج منا لكل شيء، وأن الرضا عن الجهود التي تبذلها الأمة للدفاع عن القدس لا يمكن أن يتحقق على الإطلاق، نظراً لاعتبارات كثيرة، مشيراً إلى أن واقع المسلمين بشكل عام أقل مما يجب أن يكون عليه، فضلاً عن أن الفلسطينيين بالذات حول القدس ولا يستطيعون أن يصلوها.

واستدرك قائلاً: "لكن هناك جهود مشكورة من الإخوة في القدس وأراضي الـ ٤٨ المرابطين في المسجد الأقصى ومدينة القدس، وهذه خطوة عظيمة منهم رغم الإمكانات الضعيفة، فهم يقفون بصدورهم العارية دفاعاً عن الأقصى والأمة كلها، وأيضاً هناك جهود إعلامية مقبولة تبذل هنا وهناك في فلسطين وخارجها، ولكن الأمر يحتاج خطوات عملية يجب أن تخرج عن نطاق المؤتمرات والندوات إلى شيء ملموس وخطوات سياسية بالنسبة للدول التي لها علاقات وتطبيع مع الاحتلال.

وأضاف: "يجب أن يكون هناك خطوات سياسية لمنع الاحتلال من هذا النغول في التهويد لمدينة القدس، علينا أن نضغط من جانب سياسي على هذه الدول، وتوفير الدعم المالي والمعنوي والإعلامي وممارسة كل الجهود لتخرج قضية القدس إلى الوجود لتصبح قضية عالمية مركزية في كل لقاءات الحكومات العربية والإسلامية والعالمية". ونوه البوريني إلى ضرورة أن يجتمع علماء الأمة ويفكروا بماذا يمكن أن تقدم الأمة للقدس ولأهلها ومقدساتها، وأكد أن هذه الخطوة في الاتجاه الصحيح، لكن يبقى علينا الكثير فلقد تأخرنا عشرات السنين قبل أن ندرك الخطر الذي يدهم القدس.

وتابع: "يجب أن يدرك الاحتلال أن للقدس أصحاب، ولا يمكن أن نتجاوز عنها ويجب أن يدرك أن الشعوب ستحاسب الاحتلال في يوم من الأيام وأن هذه الأمة ستقوم من جديد".

أين السلطة الفلسطينية؟!

من جهته أوضح النائب فتحي القرعوي أن الذي يجب أن يترأس الجهد والحراك هو السلطة الفلسطينية كي تبعد عن نفسها شبهة المساومة والتفاوض، وخصوصاً أنها لم تقم بالجهد المطلوب لنصرة القدس والمقدسات.

وأضاف: "نتمنى أن تكون مناصرة القدس وإظهار مأساتها بنفس المستوى الذي يقوم به الاحتلال بطريقة محمومة ومتسارعة في الاقتحام والتهويد وإبعاد القادة وبناء المستوطنات".

وأكد أن مؤتمر الدوحة مخيب للأمال بامتياز لأنه مؤتمر سياسي وجمع قادة سياسيين، وخرج بنفس القرارات السابقة التي لا ترقى لمستوى تطلعات الشعوب ولا مستوى الربيع العربي القائم الآن، قائلاً: "كنا نتمنى الخروج بقرارات أفضل عملية وفاعلة، أما أن يرخل إلى مجلس الأمن فهذا كان قراراً فعلاً مخيب للأمال".

وبين النائب قرعوي أن ملف القدس من أخطر الملفات ولكن تم تنويعه عربياً وفلسطينياً، فلا بد في المرحلة القادمة أن يستشعر الناس ما معنى القدس ومعنى تهويدها وما معنى استرجاع القدس وما هي أهميتها الدينية أو العقائدية، مؤكداً أن هذا بحاجة إلى جهد إعلامي وعربي متواصل لتوعية الناس بخطورة ما يحدث ولب الصراع في المنطقة وأي خطر يمس القدس ويتجه إلى تقسيم القدس، فهو خطر يمس الأمة جميعها، وهذه بداية ثم يتم توعية الأمة بخطورة الممارسات وأن قضية القدس هي قضية عقيدة.

وقف التفاوض والتطبيع

إلى ذلك دعا النائب رياض رداد السلطة الفلسطينية لاتخاذ مواقف جادة مما يحدث في المسجد الأقصى، والإقدام فوراً على قطع خط التفاوض مع الاحتلال نهائياً من أجل الأقصى ومن أجل الشعب الفلسطيني ومن أجل الأسرى والشرعية الفلسطينية المختطفة لدى الاحتلال، داعياً إلى أن تكون المواقف أكثر حدة وصرامة مع الاحتلال المجرم الذي يوغل يوماً بعد يوم ضد المسجد الأقصى والقدس وأهلها وفلسطين عامة.

وأضاف رداد أن المستوى الرسمي العربي يسير بشكل عام نحو صالح القدس ومكانتها ولكن لم يكن هناك شيء ذي بال له أثر واضح وكبير، فنحن سنمنا الأمم المتحدة ومجلس الأمن وسمنا الدول التي تزعم وتدعي أنها تعمل من أجل الشعب الفلسطيني.

وحول مؤتمر الدوحة أعرب النائب رداد أنه كان باهتاً وضعيفاً، بل بالعكس فإن هناك بعض القضايا التي لا نرضى عنها كالفلسطينيين ومسلمين بأن يكون هناك توجه لزيارة المسجد الأقصى الذي يحمل في طياته ومن معانيه شيء من التطبيع والقبول بالواقع الموجود في المسجد الأقصى، مشدداً على أننا ضد هذه القضايا ونأمل أن تكون هناك مواقف أكثر جدية في الموقف الرسمي العربي.

وأكد أنه على المستوى الرسمي يجب أن يكون هناك مواقف سياسية حاسمة بقطع أي علاقة مع الاحتلال سواء أكانت سياسية أو أمنية أو في أي مجال حتى يظهر للجميع أن هناك موقفاً واضحاً على المستوى الرسمي.

تحرك داخلي وخارجي

بدوره أوضح النائب سالم سلامة أن الفلسطينيين مهما قاموا بأعمال، فهم يقومون بقدر اجتهدهم وبقدر تواجدهم لأنه يحال بينهم وبين الوصول للمسجد الأقصى، مؤكداً أنه لا يبقى إلا الذين يسكنون داخل المدينة، وهؤلاء يدافعون عن القدس بأجسادهم وبأرواحهم ولا يملكون غير قبضة اليد والكراسي والأحجار، بينما العدو مدجج بالسلاح.

وأكد أن العرب مقصرون والمسلمون أكثر تقصيراً لأنهم يرون ما يفعل بالمسجد الأقصى وتهويد القدس وتغيير معالمها وطردها أهلها وهدم بيوتها وسحب الهويات وطرده النواب والوزراء وسجنهم، فهم يرون كل ذلك ولا يفعلون شيئاً لا على مجال الحكومات ولا على مجال البرلمانات ثم يقصرون في تفعيل هذه القضية عالمياً وبرلمانياً أمام اتحادات البرلمانات المختلفة سواء الأوروبية أو الآسيوية أو الإسلامي.

وتابع: "عندما تفعل هذه القضية سيضطّر العدو إلى إعادة النظر في مخططاته وأولوياته، لكن عندما يرى أن العرب ليس منهم سوى الكلام فهذا يشجعه على إشعال الوتيرة الآن في تهويد القدس وتغيير معالمها والاستيلاء على أراض جديدة لإقامة مخيمات جديدة".

وشدد على أن الجهد يبدأ من الداخل برفع يد الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية عن المقاومة حتى يستطيع أهلنا وشبابنا أن يلحقوا العدو درساً، مؤكداً أن هذا العدو لا يستجيب إلا بالقوة.

وأضاف: "لا بد من إعادة اللحمة عن طريق المصالحة ووقوف الشعب الفلسطيني كله وراء برنامج مقاوم وليس برنامج مفاوض لم يأت من عشرين سنة إلا بتدمير ما بناه شعبنا وما حصل عليه بالدماء والشهداء في الانتفاضات والحروب".

أما على المستوى الخارجي أضاف النائب سلامة: "نقول للعرب ها أنتم ترون قبلكم الأولى ومسرى بيبكم ومعراجة إلى السماء يفعل به، ماذا تفعلون؟ هل يطيب لكم النوم بينما دينكم ينتهك وقرآنكم يمزق وإسلامكم يعتدي عليه؟ هل طردتم السفراء؟ هل أغلقت السفارات؟ هل ضيقتم على إسرائيل عن طريق المقاطعة؟

وأوضح سلامة أن العالم الإسلامي من خلال زيارتنا أكدوا أنهم إذا وجدوا العالم العربي قام وهب فهم من وراءه، أما إذا رآه نائماً، فهم يقولون: إذا كان أصحاب القضية على هذا المنوال فإننا لا نستطيع أن نفعل شيئاً.

تفعيل البعد الشعبي والقانوني والإعلامي

من جانبه قال النائب أحمد أبو حلبية أن هناك نوعاً من الحراك على المستوى الجماهيري مثل المسيرة العالمية للقدس، والتي ستكون في الأرض المحتلة وكافة أنحاء الوطن ودول الطوق، والتي ستجذب إلى أقرب نقطة للحدود بطريقة سلمية للتعبير عن رأي العرب والمسلمين فيما يجري ضد المدينة المقدسة.

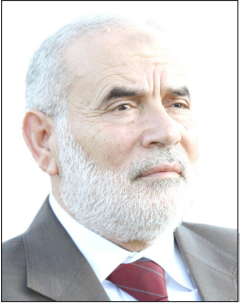
وأضاف: "على المستوى المؤسسي هناك حراك جيد متمثل في مؤسسة القدس الدولية التي تعمل على عقد مؤتمرات سنوية وإقامة علاقات مع مؤسسات عديدة، والتواصل مع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومشخة الأزهر من أجل تفعيل قضية القدس". أما على المستوى الرسمي العربي والفلسطيني والإسلامي، أكد أبو حلبية أن خطاب رئيس الوزراء بغزة إسماعيل هنية في العديد من الدول خلال جولاته العربية والإسلامية كان يركز في كل لقاء مع المسؤولين على القدس وما تعانيه المدينة المقدسة وهو ما كان له أثر جيد، فالحراك الذي حدث في مؤتمر الدوحة كان لمخاطبة الأجانب.

وأكد أن اللجنة القانونية ولجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي ستعمل على عقد مؤتمر قريباً لدراسة وتفعيل البعد القانوني لانتهاك والاعتداء على المقدسات والمسجد الأقصى.

وحول الخطوات المطلوبة لدعم القدس حدد النائب حلبية عدة خطوات تتمثل في الناحية المالية وتوفير مشاريع لصمود لأهل القدس الذين يحتاجون لنصف مليار دولار سنوياً نظراً للوضع الصعب وفرض الضرائب وهدم المنازل وسرقة الأراضي وإغلاق المؤسسات التعليمية والتربوية والاقتصادية والصحية، بالإضافة إلى تفعيل البعد الإعلامي من خلال خطة إعلامية إستراتيجية تتفق عليها وكالات الإعلام والصحفيين لتفعيل قضية القدس بمشاركة الجانب العربي الإسلامي والدولي، وتفعيل البعد القانوني على المستوى الرسمي من خلال منظمات حقوق الإنسان والجمعية العمومية ومحكمة العدل الدولية، وضرورة تفعيل البعد الثقافي والتوعوي في قضية القدس في أن نعمل جاهدين على تعليم وتنشئة أولادنا على أهمية ومكانة هذه المدينة المقدسة والدور المطلوب منا جميعاً لحمايتها.

واختتم أبو حلبية حديثه بضرورة تفعيل كل شرائح المجتمع الفلسطيني والعربي لنصرة القدس والأقصى مثل العلماء والكتاب والفصائل والمؤسسات والأحزاب والإعلام والقانونيين، بحيث يقوم كل هؤلاء بالدور المطلوب منهم.

كلمة البرلمان



تونس والمغرب في قلب القدس

د. أحمد محمد بحر

تعيش مدينة القدس هذه الأيام نكبة جديدة برسم الاحتلال الصهيوني الغاشم الذي أمن فيها بغيا وتهويدا وتهجيراً لأهلها ورموزها وطمساً لمعاملها الفلسطينية والعربية والإسلامية، وتغول على مقدساتها، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك الذي يشهد محاولات صهيونية دائمة لاقتحامه وتدنيس باحاته الطاهرة، وتستمر الحفريات الصهيونية أسفل قواعده وأساساته تمهيدا

لهدمه وبناء الهيكل المزعوم على أنقاضه. لأجل ذلك، ونصرة لبيت المقدس وأهلها الصامدون، وذودا عن حياضها المباركة، ودفاعا عن المسجد الأقصى المبارك، أو لى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، انطلقنا على رأس وفد رفيع من المجلس التشريعي الفلسطيني، يدفعنا الواجب الشرعي والوطني والأخلاقي والإنساني، ميممين وجوهنا شطر تونس والمغرب، وفي صلب أجندتنا طرح وتفعيل قضية القدس وهمومها وشجونها واستنهاض الهمم العربية في كلا البلدين لنصرتها وتحشيد الطاقات للدفاع عنها.

حين زرنا تونس والمغرب، برؤسائها ورؤساء حكوماتها وبرلماناتها ونوابها وسياسيها وقادة أحزابها وجمعياتها وشخصياتها الوزانة، استشعرنا -بحق- حجم وثقل موقع القدس في قلوب التونسيين والمغربيين على المستويين الرسمي والشعبي، ومدى الإجماع التي تحوزه المدينة المقدسة في قلب الوعي والأجندة التونسية والمغربية.

لقد كانت زيارتنا لتونس الثورة عظمة الأثر، ووفرة الثمار، بحمد الله، فقد التقينا بالرئيس التونسي منصف المرزوقي ورئيس الوزراء حمادي الجبالي ورئيس المجلس الوطني التأسيسي مصطفى بن جعفر، وعدد من الوزراء، ورؤساء الكتل البرلمانية التي تمثل الأحزاب السياسية التونسية، ولمسنا فيهم كل معاني الحب والخير والنصرة لفلسطين وشعبها الأبي، ووجدنا لديهم كل الحرص على الوقوف والتضامن مع شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية. وفي المغرب الشقيق كانت زيارتنا -بحمد الله- بالغة الأثر والتوفيق، فقد التقينا رئيس الوزراء المغربي عبد الإله بن كيران، ورئيس حركة التوحيد والإصلاح م. محمد الحمداوي وقيادات الحركة، ورئاسة مجلس النواب والعديد من النواب المغربيين، وعدد من الوزراء، وقيادات وكوادر الأحزاب السياسية المغربية، وجمعيات وشخصيات مغربية هامة، ورأينا في قسما وجوه الجميع أمارات التفاعل والانتصار لفلسطين، الشعب والوطن والقضية، ولمسنا مؤشرات الغضب مما يجري بحق القدس والمقدسات من تهويد واعتداءات.

في هذين البلدين العزيبين، تونس والمغرب، أيقنا أن الأمة العربية بخير، وأنها لن تتخلى عن واجباتها القومية تجاه قضيتها المركزية، القضية الفلسطينية، ولن تدخر وسعا في سبيل التكاتف الأصيل مع أبناء شعبنا، وأدركنا تماما أن الهموم والأولويات الداخلية لا يمكن أن تشغلنا عن القدس والأقصى وفلسطين. لم نكن بحاجة إلى كبير جهد لشحن همم الإخوة التونسيين والمغربيين، وبدا أن إجماع المستويين الرسمي والشعبي في كلا البلدين على نصرته الفلسطينية وقضيتهم يشكل حلقة نوعية في إطار سلسلة الجهد العربي المستمر لصالح فلسطين، وأرضية صلبة لإرساء خطط عملية وبرامج حقيقية لمواجهة المخططات العنصرية والممارسات الإجرامية التي يفتقرها الاحتلال الصهيوني صباح مساء.

لقد لقيت دعوتنا للمسؤولين ورجال الحكومة والبرلمان التونسيين والمغاربة زيارة قطاع غزة اهتماما واضحا وتجاوبا كبيرا، وكلنا أمل أن تتقاطر الوفود التونسية والمغربية والعربية إلى القطاع في أقرب وقت ممكن للاطلاع على معاناة شعبنا ومعاناة حجم وأثار جرائم الاحتلال ضد البشر والحجر على أرضنا المباركة.

كما لقيت دعوتنا للبرلمانيين التونسي والمغربي عقد جلسة خاصة لمناقشة قضية اختطاف النواب، وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك، عناية خاصة وتفاعلا تاما، فقد أكد البرلمانيون أن قضية اختطاف النواب ستكون حاضرة على رأس أجندتهما في مختلف المحافل الإقليمية والدولية، وأن مساع جادة سوف تبذل من أجل عقد مؤتمر دولي لنصرة قضية الأسرى، وفي القلب منها قضية النواب المختطفين في سجون الاحتلال.

إن سعادتنا في المجلس التشريعي جد عظيمة بهذه الزيارات الطيبة للبلدين العربيين العزيبين التي تمخضت عن نتائج إيجابية وثمارا هامة نأمل أن تنعكس فوائدها على شعبنا الفلسطيني وقضيته الوطنية خلال المرحلة المقبلة.

وأخيرا، فإننا نؤكد أن المجلس التشريعي سوف يبقى في طليعة المدافعين عن شعبنا، والمنافحين عن حقوقه وثوابته الوطنية، والعاملين لتخفيف الألم والمعاناة عن كاهل أبنائه الصامدين، وسوف نحرص على أن تتلاحم وتتكامل جهودنا، داخليا وخارجيا، لكل ما فيه خير ومصلحة شعبنا ووطننا وقدسنا واقتصادنا وقضيتنا.

النائب عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي لـ "البرلمان":

قانون الهيئة العامة للمعابر والحدود ينظم العمل ويسهل حركة الأشخاص والبضائع

سنطوّع الاتفاقيات الدولية التي نحن طرف فيها للرؤية الفلسطينية

أقر المجلس التشريعي مؤخرا مشروع قانون الهيئة العامة للمعابر والحدود بالقراءة الثانية. ونظرا لأهمية القانون في إعادة ترتيب وتنظيم شئون المعابر من حيث حركة المسافرين والتخفيف عنهم واستيراد البضائع، فقد التقت "البرلمان" رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي النائب عاطف عدوان للاطلاع على فلسفة وأهداف القانون والتفاصيل المتعلقة به عبر سطور هذا الحوار.



النائب د. عاطف عدوان

ما هي فلسفة مشروع قانون الهيئة العامة للمعابر والحدود ومسوغات تقديمه؟

كل الدول تحاول أن تنظم عملية دخول وخروج الأفراد والبضائع، وقد أقامت مؤسسات خاصة ذات طابع مدني الهدف منها إضفاء الوجه الحضاري على عملية تنظيم المرور عبر المعابر البحرية والبرية والجوية، والهدف الأساسي هو قضية الخروج بوجه جميل ومنظم بحيث أن الزائر والمواطن لا يجد شكوى أو معاناة أثناء عملية العبور والخروج.

ما هي المضامين الأساسية للقانون؟

القانون يهدف أساسا إلى إيجاد هيئة خاصة لها صلاحيات محددة بناء على القانون. تكون مسئولة عن وضع السياسات وإيجاد أجسام أخرى تابعة للهيئة لتنفيذ هذه السياسات ووضع أطر قانونية واضحة، بحيث أن الجميع يكون مهتد بها، وفي نهاية المطاف نصل إلى وجود منظر حضاري جميل في عملية الدخول والخروج واستقبال الزوار.

هل أخذت اللجنة الاقتصادية برأي الوزارات والجهات المختصة لدى مشروعها في مناقشة القانون وتقديمه للإقرار؟

أرسلنا لكل الوزارات مشروع القانون وتلقينا ردودا على هذا المشروع وكذلك اقتراحات أخذت كلها بعين الاعتبار وعرضت على لجنة الصياغة. واتصلت بعض الوزارات لتناقش موضوع من هو الوزير المفوض، وتركت هذه القضية لقرار مجلس الوزراء.

ما هي الصعوبات التي واجهتكم في إعداد مشروع القانون؟

أولا تعدد التجارب، فكل بلد لها تجربة معينة، ونحن في قطاع غزة لنا تجربة خاصة، فلدينا معابر مع الاحتلال الإسرائيلي ومع الجيران، ولا يوجد لدينا معابر خاصة مستقلة على البحر أو مطارات. فطبيعة الوضع الخاص في قطاع غزة حتم علينا أن تكون لدينا هيئة ذات طابع مرن.

ماذا عن نطاق سريان القانون.. هل سيشمل كافة المعابر مع الاحتلال أم سيقصر على معبر رفح؟

هيئة المعابر ستشرف على جميع المعابر بحرية وجوية وبرية.

كيف استطاع مشروع القانون حصر وضبط اختصاصات الهيئة العامة للمعابر والحدود التي تنسم بالتشعب؟

عن البضائع والأشخاص حين دخولها إلى الطرف الفلسطيني. إذا كان هناك اتفاقيات دولية نحن طرف فيها حينها سنقوم بتطبيق هذه الاتفاقيات بناء على الرؤية الفلسطينية، والاتفاقيات الدولية لن تكون ذات تأثير مباشر علينا إلا إذا كنا طرفا فيها، أو إذا كنا عضوا في المؤسسة والدول التي تصدر هذا القانون.

هل تعتبر القانون جاء كردة فعل لحالة التخبط في إدارة المعابر خاصة معبر رفح؟

القضية ليست قضية تخبط، يجب ألا ننكر أننا أصحاب تجربة جديدة، وما أنجز حتى الآن في المعابر بالذات معبر رفح هو ايجابي جدا، ونحن نحاول أن نظهر بمظهر حضاري جدا، ولو سألت الزوار من أكثر من جهة من مصر أو بلاد آخر حينما يأتون إلى الجانب الفلسطيني على المعبر فإنهم يشعرون براحة كبيرة واحترام شديد من العاملين في المعبر، وذلك شيء لمسنه بأنفسنا، فبالتالي المشروع جاء كترغيب لتطوير اللجنة الموجودة والارتقاء بأسلوب استقبال المواطنين وطريقة إدخال البضائع.

ما الأثر المتوقع الذي يمكن أن يحدثه مشروع القانون على الواقع الفلسطيني؟

نحن حتى هذه المرحلة بحاجة إلى مؤسسات ذات طابع قانوني ومستقل يرتقي بالواقع الفلسطيني في كل المجالات، والهيئة العامة للمعابر والحدود هي إضافة جيدة للواقع الفلسطيني وإيجابية بالذات بالتعامل مع الفلسطينيين وحتى الأجانب، والمشرف الآن على المعابر مع الاحتلال الإسرائيلي هو وزارة الداخلية، نحن نريد أن ننظم هذا العمل بشكل أكبر من خلال هيئة متخصصة، وفي اعتقادي أن هذه الهيئة ستحسن الوجه الفلسطيني أمام الآخرين وأمام الفلسطينيين أنفسهم.

هل هناك دور معين للمجلس التشريعي بخصوص تنفيذ القانون؟

لا. دور المجلس التشريعي يقتصر فقط على إصدار القانون، والمراقبة والمتابعة بعد ذلك على الحكومة، كون الهيئة حكومية أو شبه حكومية.

هل وضع قانون المعابر أحكاما تساهم في تسهيل الحركة على المعابر؟

الهيئة نفسها ستقوم بوضع قوانين وسياسات ايجابية ستعمل على تسهيل الحركة بكل الأشكال الممكنة.

هي ليست قضية تشعب ولكن تجارب شاقة أخذناها بعين الاعتبار وحاولنا أن نطوعها للخصوصية الفلسطينية، القانون يتحدث عن هيئة واختصاصات، وحاولنا أن تكون مشابهة للبلاد الأخرى مع الاحتفاظ بالطابع الفلسطيني والتجربة الفلسطينية الخاصة كوننا لازلنا في منطقة تحت الاحتلال وله هيمنة على المعابر البحرية والجوية والأرضية وحتى الاتفاقية التي كانت موقعة سابقا على معبر رفح ٢٠٠٥ العدو طرف فيها للأسف ولا زالت بعض البلاد الأخرى ومنها مصر تعتبر نفسها محكومة بهذه الاتفاقية.

ما العلاقة التي تربط الهيئة العامة للمعابر والحدود بوزارة النقل والمواصلات؟

أول ما جاء المشروع كان الوزير المفوض لهذا الهيئة هو وزير النقل والمواصلات. وبعد المراجعة مع الإخوة الوزراء وبالذات وزارة الداخلية كان هناك اقتراح بأن تكون وزارة الداخلية هي المشرفة. فكان هناك قدر من الخلاف، لذلك أعدنا إرسال القانون إلى الأمانة العامة للمجلس الوزراء للمشاورات الأخيرة، وحتى الآن غير محدد من هو الوزير المفوض بالمسئولية عن الهيئة. والذي سيحدده مجلس الوزراء، ونحن في المجلس التشريعي نميل إلى أن يكون الوزير المفوض وزيرا مدنيا.

إلى أي مدى يمكن أن يكتب لهذا القانون النجاح في ظل الاتفاقيات الدولية التي تحكم المعابر؟

هناك فرق بين الاتفاقيات الدولية والهيئة العامة المشرفة على المعابر، هذه الهيئة هي هيئة وطنية محكومة بطبيعة القانون الوطني ولا علاقة لها بطبيعة الاتفاقيات الموجودة، بمعنى هي ستكون مسئولة

بدعوة رسمية من البر

وفد برلماني برئاسة د. بحريزور تونس

ورئيسي الحكومة والبرلمان ورئيس الحكومة المغرب

ورئيسي الحكومة والبرلمان، ووزر
الحكومة المغربية ورئاسة البرلمان، و
وضم وفد التشريعي د. أحمد بحر

زار وفد رفيع من المجلس التشريعي الفلسطيني كلا من تونس والمغرب
مؤخرا بدعوة رسمية من رئيس المجلس الوطني التأسيسي التونسي،
ورئيس مجلس النواب المغربي، حيث التقى الوفد الرئيس التونسي،

قضايا القدس والمصالحة وإعادة الإعمار والأس



وفد التشريعي يقدم هدية تذكيرية لرئيس الوزراء

والمقدسات ودعم صمود أهلها في مواجهة المخططات
والممارسات الصهيونية.

ووضع وفد التشريعي رئيس الحكومة المغربية في
صورة التطورات الأخيرة الخاصة بالمصالحة الفلسطينية
الداخلية، مؤكداً أن عوائق داخلية وضغوط خارجية
تحاول إحباط إنجاز الملفات الخاصة بالمصالحة ومن
بينها حكومة التوافق الوطني التي جرى الاتفاق عليها في
إعلان الدوحة مؤخراً.

وتحدث الوفد البرلماني مع بن كيران ملياً عن ملف
إعادة الإعمار وضرورة إعادة بناء وإعمار غزة عقب
الحرب الصهيونية المدمرة التي عملت على إعادته
عشرات السنين إلى الوراء، حيث اتفق الطرفان على
أولوية هذا الملف وضرورة إسهم الدول العربية في
إنجاحه بما يسهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في
قطاع غزة وقطع الطريق على أهداف العدوان ومخططات
الاحتلال الرامية إلى كسر صموده وإرادته وشطب
حقوقه وثوابته الوطنية.

وناقش الطرفان باستفاضة سبل مواجهه إجراءات



وفد التشريعي لدى لقائه النائب الأول لرئيس مجا

لدعم ونصرة الفلسطينيين وإثارة قضاياهم الملحة وعلى
رأسها القدس والأسرى في مختلف المواقع والمحافل
الإقليمية والدولية.

واتفق الطرفان على زيادة الفعاليات الرامية إلى توطيد
العلاقات بين المجلس التشريعي الفلسطيني والمجلس
الوطني التأسيسي التونسي وبلورة آليات جديدة للدفاع
عن الأسرى والنواب المختطفين في سجون الاحتلال في
المحافل الدولية.

لقاء رئيس الحكومة التونسية

كما التقى الوفد البرلماني الفلسطيني برئيس الوزراء
التونسي حمادي الجبالي في مقر رئاسة الوزراء بالعاصمة
التونسية.

وناقش الوفد مع رئيس الحكومة التونسية سبل دعم
صمود الشعب الفلسطيني في مختلف أماكن تواجده،
وخصوصاً في القدس وقطاع غزة، وتحشيد الدعم
العربي لنصرة القضية الفلسطينية في ظل التحديات التي
تواجهها، ووضع تصورات عملية لمواجهة أشكال الاعتداء
الصهيوني على المسجد الأقصى وسبل التصدي لتهويد
المدينة المقدسة.

وبحث الطرفان آليات توطيد العلاقات وسبل التعاون بين
الشعبين الشقيقين الفلسطيني والتونسي.
كما تطرق اللقاء إلى محنة الأسرى في سجون الاحتلال
الصهيوني، وفي مقدمتهم النواب المختطفين وأسرى
العزل، حيث اتفق الطرفان على ضرورة مواجهة السياسة
الصهيونية على هذا الصعيد من خلال عمل منظم في
مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

المغرب.. المحطة التالية

وفي محطته التالية حظّ وفد المجلس التشريعي برئاسة
بحر رحاله في مطار الدار البيضاء بالمغرب حيث كان في
استقباله د. عبد العزيز عمري رئيس كتلة حزب العدالة
والتنمية في البرلمان المغربي وليفيف من المستشارين
وعدد من قيادات الحزب.

ورحب عمري والوفد المرافق له بوفد المجلس
التشريعي الفلسطيني، مشدداً على عمق أواصر الأخوة
والصداقة التي تجمع الشعبين الفلسطيني والمغربي.

لقاء رئيس الحكومة المغربية

فقد التقى وفد التشريعي برئيس الوزراء المغربي وأمين
عام حزب العدالة والتنمية عبد الإله بن كيران في مقر
رئاسة الوزراء بالعاصمة المغربية الرباط.
ووصف د. بحر اللقاء بـ «الدافاء»، مؤكداً أن حديثهم مع
رئيس الحكومة المغربية تطرق إلى العديد من الملفات
والقضايا الهامة وعلى رأسها القدس والمصالحة وإعادة
الأعمار والنواب المختطفين.

وتباحث الوفد -حسب بحر- مع بن كيران حول سبل
مواجهة الاعتداءات الصهيونية على مدينة القدس
والمسجد الأقصى والمقدسات حيث اتفق الطرفان
على وضع آليات عملية لمواجهة التغول الصهيوني
على المدينة المقدسة في أسرع وقت ممكن وضرورة
استنهاض البعد الرسمي والشعبي للأمة للدود عن القدس

غزة بأي جهد يصب في سبيل كسر الحصار الظالم عنها.
وفي ختام اللقاء أهدى وفد التشريعي الرئيس التونسي
هدية تذكيرية.

لقاء رئيس البرلمان

من جهة أخرى التقى وفد التشريعي رئيس المجلس
الوطني التأسيسي التونسي (البرلمان) مصطفى بن جعفر
في مقر البرلمان التونسي.

وبحث الوفد مع رئيس البرلمان التونسي المخططات
والاعتداءات الصهيونية في القدس والمسجد الأقصى،
والظروف القاسية والإجراءات العنصرية التي يواجهها
الأسرى في سجون الاحتلال وسبل نصرة قضيتهم
وتخفيف معاناتهم.

ودعا الوفد رئيس البرلمان التونسي للتدخل لدى
المؤسسات والمنظمات الدولية والاتحادات البرلمانية
الإقليمية والدولية من أجل تفعيل قضية اختطاف النواب
المختطفين في سجون الاحتلال وضمان الإفراج عنهم
وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي المختطف د.
عزيز دويك.

كما دعا الوفد رئيس البرلمان التونسي إلى زيارة قطاع
غزة والتضامن معه في سبيل رفع الحصار الظالم عنه.
من جهته أبدى بن جعفر اهتماماً واضحاً بقضية الأسرى
والنواب المختطفين، مبدياً استعداداته التام لإثارة القضية
في مختلف المواقع والمحافل البرلمانية الدولية.

وفي ختام اللقاء أهدى وفد التشريعي رئيس البرلمان
التونسي درع المجلس التشريعي تقديراً للموقف التونسي
الرائد في خدمة الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية.

لقاء رؤساء الكتل البرلمانية

كما عقد الوفد البرلماني الفلسطيني لقاء خاصاً وموحداً



وفد التشريعي يقدم لرئيس البرلمان التونسي درع المجلس التشريعي

مع رؤساء الكتل البرلماني التونسية في مقر البرلمان
التونسي.

وأكد وفد التشريعي أن اللقاء كان مثمراً حيث أعلنت
الكتل البرلمانية وقوفها التام وتضامنها الكامل مع
الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية في وجه الاعتداءات
والمخططات الصهيونية، معبرة عن استعدادها الكامل

الوصول إلى تونس

وكان وفد المجلس التشريعي برئاسة بحر غادر قطاع
غزة عبر معبر رفح مروراً بالأراضي المصرية، متوجهاً
نحو العاصمة التونسية.

وكان في استقبال وفد التشريعي في مطار العاصمة
التونسية كلا من محمد صالح شعيرات نائب رئيس
المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) المكلف بالعلاقات
الخارجية، وآسيا النفاثي والوليد بناني عضوي المجلس،
ومنصف بن سالم وزير التعليم العالي، وليفيف من قيادات
وأعضاء حزب النهضة التونسي.

وتعتبر زيارة وفد التشريعي الأولى من نوعها لدولة
تونس الشقيقة عقب الثورة وتشكل النظام السياسي
التونسي الجديد.

لقاء الرئيس التونسي

فقد التقى وفد التشريعي الرئيس التونسي منصف
المرزوقي بمقر الرئاسة في العاصمة التونسية.

ووضع وفد التشريعي الرئيس التونسي في صورة آخر
المستجدات الخاصة بالقضية الفلسطينية، وبحث معه
سبل مواجهة الاعتداءات الصهيونية على مدينة القدس
ومقدساتها، متطرقاً إلى قضايا المصالحة والأسرى
والنواب المختطفين في سجون الاحتلال وعلى رأسهم د.
عزيز دويك رمز الشرعية الفلسطينية.

ودعا الوفد البرلماني الفلسطيني الرئيس التونسي
إلى زيادة الدعم السياسي والمادي للشعب الفلسطيني
وتحشيد الجهد التونسي الرسمي والشعبي لدعم القضية
الفلسطينية في مختلف المحافل الإقليمية والدولية.

بدوره أكد الرئيس التونسي منصف المرزوقي على دعم
تونس الكامل، رئاسة وحكومة وبرلماناً وشعباً، للشعب
الفلسطيني وقضيته الوطنية، مشدداً على أن تونس كانت

وستظل دوماً مع الفلسطينيين دعماً ونصرة وتأييداً.

ولفت إلى أن تونس احتضنت الثورة الفلسطينية طيلة
العقود الماضية، وأن شباب تونس شاركوا في النضال
والمقاومة على الأرض الفلسطينية وضحووا بدمائهم
وأرواحهم فداءً لفلسطين وشعبها الأبي، مؤكداً أن تونس
ستقدم كل ما تستطيعه نصرة لفلسطين ولن تبخل على

النائين : التونسي والمغربي

المغرب يلتقي الرئيس التونسي رئاسة البرلمان ووزراء وبرلمانيين وقادة الأحزاب

من النائين يحيى العبادسة وهدى نعيم .
وناقشت لقاءات الوفد البرلماني الفلسطيني قضايا القدس والمصالحة وملف
إعادة الإعمار والأسرى وعلى رأسهم النواب المختطفين في سجون الاحتلال .

كما التقى رئيس
وزراء ونواب مغربيين .
يس المجلس التشريعي بالإنيابة ، وكلا

سرى والنواب المختطفين في صدارة المباحثات

تحشيد الرأي العام لنصرة الموقف والحقوق الفلسطينية
في مواجهة المخططات والسياسات والإجراءات
الصهيونية.

كما التقى وفد التشريعي رئيس وأعضاء الجمعية
المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني التي تأسست عام
١٩٦٨م، بالإضافة إلى عقد لقاء مع الدكتور سعيد خالد
الحسن بمنزله، بحضور سفير فلسطين في المغرب وعدد
كبير من البرلمانيين والسياسيين والباحثين في مؤتمر
القدس.

ودار الحديث خلال اللقاء حول الهموم والشئون
الفلسطينية، وآخر تطورات القضية الفلسطينية ومعاناة
الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، ومستجدات ملف
المصالحة، وسبل مواجهة الاعتداءات الصهيونية على
القدس ونصرة أهلها وتعزيز صمودهم في وجه سياسات
ومخططات التهجير والعزل والتهويد.

لقاء رئاسة البرلمان المغربي

كما التقى الوفد في ختام زيارته للمغرب النائب الأول
لرئيس مجلس النواب المغربي د. محمد يتييم في مقر
المجلس بالعاصمة المغربية الرباط.
وفي بداية اللقاء رحب د. يتييم بالوفد البرلماني الفلسطيني،
ناقلا تحيات رئيس مجلس النواب المغربي الموجود خارج
البلاد، مؤكدا على عمق العلاقات الفلسطينية - المغربية،
وطبيعة الدعم المغربي التاريخي للقضية الفلسطينية.
بدوره شكر وفد التشريعي رئاسة البرلمان المغربي على
تفاعلها وتعاونها مع الرؤى والمطالب التي حملها الوفد
البرلماني الفلسطيني حيال عدد من القضايا الأساسية،
وفي مقدمتها قضيتي القدس والأسرى في سجون
الاحتلال.

لقاء قادة الأحزاب السياسية المغربية

إلى ذلك، التقى وفد التشريعي قادة وكوادر عدد من
الأحزاب المغربية من خلال زيارته عدد من مقراتها
بالعاصمة المغربية الرباط، فضلا عن زيارة جمعيات
وشخصيات وازنة.

فقد التقى الوفد رئيس وأعضاء المكتب السياسي في
حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المغربي وعدد
من الناشطين في الاتحاد، كما التقى رئيس حزب التجمع
الوطني للأحرار صلاح الدين مزور وعدد من قيادات
الحزب ونوابه في البرلمان المغربي.

وزار الوفد مقر حزب التقدم والاشتراكية والتقى
رئيسه خالد الناصري ولقيهم من كوادر الحزب، كما
زار مقر حزب الاستقلال، حيث كان في استقباله قيادات
وكوادر الحزب ونوابه في البرلمان المغربي.
وناقش الوفد مع قادة الأحزاب المغربية آخر المستجدات
على الساحة الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص
تطورات مسيرة المصالحة الفلسطينية، وآخر مستجدات
الاعتداءات الصهيونية على مدينة القدس وما تتعرض
له من تهويد وطمس لمعالمها الحضارية وأبعادها
الفلسطينية والعربية والإسلامية.

وبحث اللقاءات مع الأحزاب المغربية سبل تفعيل آليات
مشتركة للدفاع عن الأسرى، وخاصة النواب المختطفين
في سجون الاحتلال، وعلى رأسهم رئيس المجلس د. عزيز
دويك، والنواب المبعدين من مدينة القدس، كما ناقشت
ملف إعمار قطاع غزة وضرورة تحشيد الطاقات العربية
وضرورة اضطلاع الأحزاب العربية بدورها ومسؤولياتها
العروبية والقومية تجاه تفعيل هذا الملف الحيوي خلال
المرحلة المقبلة.

المتصاعدة بحق القدس والمقدسات، داعيا إلى ضرورة
استنهاض موقف شعبي عارم في كافة أرجاء الوطن
العربي للدفاع عن أولى القبلتين وثالث الحرمين
ومجابهة المخطط الصهيوني الخطر الذي يحاول سلخ
القدس عن دائرتها الفلسطينية والعربية والإسلامية
وتهويدها بالكامل.

وتباحث الطرفان حول آخر المستجدات الوضع
الفلسطيني فيما يخص قضايا المصالحة والمعاناة البالغة
لأهالي قطاع غزة بفعل انقطاع التيار الكهربائي وضرورة
تحمل الأموة العربية مسؤولياتها إزاء رفع المعاناة عن
غزة وعدم السماح بإغراقها في الظلام.

كما تطرق اللقاء إلى ضرورة تفعيل العمل الحزبي على
المستوى العربي بهدف تحشيد الطاقات الحزبية العربية
للتصدي للسياسة الاحتلال ضد نواب المجلس التشريعي
المختطفين في سجون الاحتلال.
وفي نهاية اللقاء قدم وفد التشريعي هدية لرئيس حركة
التوحيد والإصلاح المغربية.

لقاء وزير العلاقات البرلمانية والمجتمع المدني

كما التقى الوفد البرلماني الحبيب شوباني الوزير
المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني في
المغرب.

ورحب الوزير شوباني في بداية اللقاء بوفد المجلس
التشريعي، مؤكدا على دعم المغرب، ملكا وحكومة
وبرلمانا وشعبا، للقضية الفلسطينية ووقوفه إلى جانب
الشعب الفلسطيني حتى نيل حقوقه الوطنية المشروعة.

بدوره شكر د. بحر الوزير المغربي على حسن وحفاوة
الاستقبال، مشيدا بالدعم المغربي المشهود للقضية
الفلسطينية وخصوصا قضية القدس التي تتعرض اليوم
لحملة صهيونية غير مسبوقة تستهدف تهويدها بالكامل
وعزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي والإسلامي.

وبحث الطرفان سبل تطوير العلاقات البرلمانية بين
المجلس التشريعي الفلسطيني ومجلس النواب المغربي،
وأكدوا على ضرورة تبادل الخبرات بين الجانبين خلال
المرحلة المقبلة.

وتطرق اللقاء مع الوزير المغربي إلى سبل تحشيد الرأي
العام العربي حول قضية الأسرى بشكل عام واختطاف
النواب على وجه الخصوص، والعمل على استنهاض
البعد الشعبي في مواجهة تهويد القدس في ظل الظروف
القاسية التي تحياها المدينة المقدسة وأهلها الصامدون.

وشدد الطرفان على ضرورة رصد الصفوف وإنجاز
الوحدة الوطنية الفلسطينية بهدف إنهاء الانقسام
وطي صفحته البغيضة وكافة موروثاته وآثاره في
حياة الفلسطينيين بهدف قطع الطريق على مخططات
الاحتلال الاستفراد بالشعب الفلسطيني والتفرغ لمواجهة
المخططات الصهيونية الكبرى التي تحاول تضييق القضية
الفلسطينية من مضامينها الأساسية والالتفاف على
قضاياها الجوهرية وعلى رأسها قضايا القدس واللاجئين
والأسرى.

وفي نهاية اللقاء قدم وفد التشريعي هدية تكميمية
للوزير المغربي.



البرلمانيون

الاحتلال ضد الأسرى في سجون الاحتلال وخاصة النواب
المختطفين وعلى رأسهم رئيس المجلس التشريعي د.
عزيز دويك حيث أكد الطرفان على ضرورة بلورة
حملة ذات أبعاد قانونية وإعلامية على المستوى الإقليمي
والدولي للتصدي للسياسة الصهيونية بخصوص الأسرى
بشكل عام والنواب المختطفين بشكل خاص.
وفي نهاية اللقاء قام وفد التشريعي بتقديم وفد التشريعي
بتقديم هدية لرئيس الوزراء المغربي.

لقاء رئيس حركة التوحيد والإصلاح

كما التقى الوفد البرلماني الفلسطيني برئيس حركة
التوحيد والإصلاح المغربية م. محمد الحمداوي وعدد من
أعضاء المكتب التنفيذي للحركة.

ووصف د. بحر اللقاء بأنه مفعم بالأخوة والمودة، حيث
دار فيه الحديث حول آخر القضايا والمستجدات على
الساحة الفلسطينية والعربية والإسلامية.

وناقش الوفد مع رئيس حركة التوحيد والإصلاح
الإجراءات والمخططات والانتهاكات الصهيونية



رئيس النواب المغربي

وفد التشريعي يقدم هدية تكميمية لرئيس حركة التوحيد والإصلاح المغربية



وأكد د. بحر أن وفد التشريعي دعا رئاسة البرلمان
المغربي إلى إطلاق حملة على المستويين الداخلي
والخارجي بهدف نصرة قضية النواب المختطفين وعقد
جلسة برلمانية خاصة لمناقشة قضية اختطاف رئيس
المجلس التشريعي الفلسطيني د. عزيز دويك.

ودعا بحر رئاسة البرلمان المغربي إلى زيارة قطاع غزة
في أقرب وقت ممكن.

ودعا الوفد البرلماني قادة الأحزاب السياسية المغربية
لزيارة قطاع غزة بهدف الاطلاع على معاناة شعبنا
الفلسطيني ورصد الظروف الحياتية القاسية التي يعيشها
الفلسطينيون عن كثب.

ووعد قادة الأحزاب المغربية بتفعيل قضية القدس في
المؤتمرات والمحافل الدولية وبذل كل ما في وسعهم
من أجل نصرة الأسرى في سجون الاحتلال والدفع باتجاه



دعا البرلمانات العربية والمؤسسات الإنسانية لوقف المهزلة

د. بحر: حملة تمديد الأحكام الإدارية للنواب تعبر عن سعار وإفلاس صهيوني

عن محاكم الاحتلال هي "قرارات غير شرعية صادرة عن محتل غير شرعي يمارس قادته الجرائم المنظمة ضد الشعب الفلسطيني".

وشدد بحر على أن حملة تمديد الأحكام الإدارية بحق الإخوة النواب تعبر عن إفلاس صهيوني كامل وحالة سعار تحاول عبثاً كسر إرادة شعبنا الفلسطيني وعزل نواب الشرعية الفلسطينية عن دوائر العمل والتأثير الشعبي في الضفة الغربية.

وأكد أن المجلس التشريعي يرفض هذه الأحكام ويدعو البرلمانات العربية والإسلامية والمؤسسات الإنسانية لوقف مهزلة المحاكمات والقرارات الصهيونية ضد الأخوة النواب.

عبر الدكتور أحمد بحر، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة، عن إدانته لقرار المحكمة الصورية الصهيونية بتمديد حكم الاعتقال الإداري بحق النائب المقدسي في المجلس التشريعي محمد أبو طير لمدة ستة أشهر.

واعتبر بحر في بيان صحفي الثلاثاء (٢٠٦) أن هذا القرار هو "استكمال لسلسلة المحاكمات والتمديدات غير الشرعية التي يقوم بها العدو الصهيوني في إصدارها ضد النواب بهدف مصادرة حقهم الشرعي في تمثيل الشعب الفلسطيني".

وجدد رئيس المجلس التشريعي التأكيد على أن هذه القرارات الصادرة

خلال اجتماع مع رؤساء بلديات المحافظة نواب شمال غزة يناقشون قضية وفاة طفل «غرقا» في حوض للصرف الصحي

أحواض الصرف الصحي شمال غزة، والإسراع بمخاطبة مصلحة مياه بلديات الساحل لزيادة وسائل الأمن والحماية لتلك الأحواض، والعمل على الحد من تكرار مثل هذه الحادثة.

إلى ذلك حذر رؤساء البلديات من خطر هذه الأحواض ومدى خطورة توقف الخط الناقل، وأشاروا إلى أن مصلحة مياه بلديات الساحل هي الجهة الرسمية المباشرة والمسئولة عن أحواض الصرف الصحي شمال غزة.

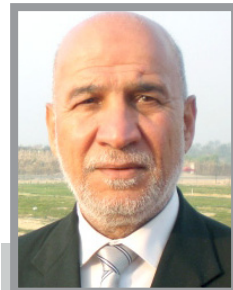
من جانبه أكد الدحنون أنه تم مراسلة الجهات المعنية بالحدث وتم تشكيل لجنة للتحقيق في الحادث من خلال وزارة الحكم المحلي.

ناقش نواب كتلة التغيير والإصلاح شمال غزة خلال لقاء عقده مع رؤساء بلديات المحافظة قضية وفاة الطفل أحمد عبد المنعم الزين غرقاً في حوض للصرف الصحي شمال القطاع.

وحضر اللقاء الذي عقد بتاريخ (١٥-٢) كلاً من النائبين يوسف الشرافي، ومشير المصري ورؤساء بلديات الشمال عز الدين الدحنون رئيس بلدية بيت لاهيا، وعصام جودة رئيس بلدية جباليا النزلة، ومحمد نازك الكفرانة رئيس بلدية بيت حانون، وزياد أبو فريه رئيس بلدية أم النصر.

وطالب النواب خلال اللقاء بتسليمهم كل المراسلات التي تتعلق بموضوع

النظافة.. منهاج حياة



النائب / م. جمال سكيك

جعل الله الإسلام أساس العبادة ومفتاحاً لها وجعل طهارة الجسم النامة أساساً لا بد منه كلا صلاة، قال تعالى: «يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين»،

روي عن أبو موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الطهور شرط الإيمان وسبحان الله وبحمده تملأ ما بين السماء والأرض والصدقة برهان والصبر ضياء والقرآن حجة لك وعليك».

ولأنها أوطاننا، ومثوى الجدود الأكرمين، وسمائها مهبط الإلهام والوحي الأمين، ورباها جنة فتانة الناظرين. حرصنا في المجلس التشريعي الفلسطيني أن نجعل منها نموذجاً للنقاء والجمال. وسلامة المظهر والمخير. لقد تداعت جميع البلديات والمؤسسات الحكومية والوزارات المعنية ومنها وزارة التربية والتعليم والحكم المحلي والأوقاف والشباب والرياضة والصحة وكذا مؤسسات المجتمع المدني ووكالة الغوث، وبالتعاون مع الجمهور الكريم على المشاركة سوياً في الحملة الوطنية للنظافة، والتي تبدأ في اليوم الأول من مارس لعام ٢٠١٢ ولمدة ستة شهور، بهدف استمرارية الحملة ورفع المستوى الثقافي والبيئي، والدعوة إلى بيئة جميلة ونظيفة. سليمة من التلوث، وإعطاء القدوة الحسنة كما نرحبنا في تحدي الحصار، والمقاومة والصمود فلننجز في حملتنا الوطنية مثلاً ومؤشراً حضارياً بارزاً. وخاصة أن هناك مشاركة واسعة تشمل كل المستويات ابتداءً من مشاركة طلبة المدارس والجامعات إلى خطباء المساجد، حثاً على النظافة لعامة الناس، واستعداداً كاملاً من قبل وزارة الحكم المحلي ووزارة الصحة وسلطة جودة البيئة ووزارة الزراعة التي أخذت على عاتقها تشجير وتزيين الشوارع والطرق.

وعليه أدعو جميع الشركاء المذكورين أعلاه، أن يقوم كل منهم بدوره حسب ما تم الاتفاق عليه في لجنة التنسيق، والتي انبثقت عنها اللجنة الإعلامية ولجنة إعداد الفعاليات ولجنة مراقبة العمل. كما وأذكر الإخوة المشاركين الأفاضل بمهامهم الأساسية ومنا ما يلي:

البلديات والمجالس القروية:

• تطبيق البرنامج الزمني المتفق عليه بجمع ونقل النفايات الصلبة إلى المكبات.

• التخلص منها وأن يكون منظماً كما في ذلك المساكن المدمرة وبقايا البناء.

• مراقبة النظافة وتفعيل دور إدارة الصحة والبيئة بالبلديات ومخالفة المتجاوزين للقانون.

• نشر التوعية البيئية والصحية للمواطن في كل المحافظات.

• العمل الجاد على تحسين المياه ومعالجة المياه العادمة المعالجة.

وزارة الحكم المحلي:

• السماح للبلديات والمجالس القروية بالصرف على ما يخص الحملة الوطنية ضمن المسموح به قانونياً ومراقبة ومتابعة الأعمال في جميع المحافظات الخمسة بالقطاع، وكل مدينة وقرية، توفير الدعم اللوجستي لذلك.

وزارة الأوقاف:

• الدعوة في خطب أيام الجمعة لكل الجمهور الكريم بالتجاوب مع هذه الحملة الوطنية والمشاركة فيها.

• متابعة ومراقبة المساجد ونظافة ما حولها، وتفعيل دور رواد المساجد، وخاصة الشباب منهم على الاهتمام بالنظافة باعتبار أن النظافة من الإيمان.

وزارة الصحة:

• جعل المستشفيات والمباني الصحية خالية من التلوث ومن بقايا النفايات الصلبة والنفايات الصحية الخطيرة، وتركيز ذلك بالمراقبة والمتابعة.

وزارة التربية والتعليم:

• تطبيق الجدول الزمني.

• تنظيف المدارس وما حولها بمشاركة أبنائنا الطلبة في الجامعات والمدارس.

• تحضير عدة دروس للتوعية ونشر ثقافة النظافة.

• إعداد الملصقات واللوحات والمقالات والإبداعات الطلابية بذات الخصوص.

• التعميم على مديريات التعليم المختلفة بمشاركة الجميع في هذه الحملة الوطنية.

وزارة الزراعة:

• توفير الشتل المناسب لتزيين الشوارع.

• توفير طاقم زراعي متخصص لمتابعة أعمال الإرشاد الزراعي للمشاركين، ولمساعدة ومساندة البلديات في ذلك.

وزارة الشباب والرياضة:

• مشاركة جميع النوادي الرياضية ومجالس الإدارات فيها والنزول ميدانياً إلى الموقع كل في منطقته.

• مشاركة الفرق الرياضية الأهلية والفرق الكشفية بكل فعاليات الحملة الوطنية للنظافة.

المؤسسات المحلية الأهلية والمناخين:

• المشاركة الفاعلة في دعم وإسناد هذه الحملة الوطنية بالمساهمة المادية والإعلامية المعنوية.

• مشاركة وتغطية الإعلام والفضائيات والإذاعات المحلية الحملة الوطنية طوال فترة الحملة.

سلطة جودة البيئة:

• والتي تساهم في جميع اللجان الفاعلة، وتعد الأمور اللازمة من مطويات للتوعية بالنظافة العامة إلى الجمهور الكريم، الذي تهدف الحملة إلى الحفاظ عليه وعلى بيئته المحيطة، على أن يتعاون مع البلديات في الجمع المنظم للنفايات بأكياس مغلقة تمهيداً إلى نقلها إلى المكبات.

• وكذلك عدم إهدار المياه وإلقائها بالشوارع لأن النظافة لنا جميعاً.

ستقوم هذه الحملة الوطنية برعاية وإشراف المجلس التشريعي الفلسطيني (لجنة الحكم المحلي والأمن والداخلية) إيماناً منا بأننا نساهم سوياً في جعل بلادنا وبيتنا ووطننا آمناً سليماً جميلاً، مع علمنا بأن الانجراف السكاني على هذا الجزء الصغير من أرض الوطن فلسطين الحبيبة، يلزمنا جميعاً بالحفاظ على أراضها وهوائها لكي نتمتع بالعيش عليها بسلام متطلعين إلى تحرير أرضنا المغتصبة من قبل المحتل الصهيوني. لنعود إلى أوطاننا ونعمرها ونحافظ عليها بأبدينا لنستحق المراقبة على أرضها واستنشاق هوائها.

التشريعي يلتقي وفداً من جمعية رجال الأعمال الفلسطينية



فيما أوضح النائب عدوان أن المجلس التشريعي بصدد تنظيم لقاءات بين جميع الأطراف المتنافسة المصالح للخروج برؤية مشتركة.

بدوره طالب وفد جمعية رجال الأعمال بإنصاف التجار ورجال الأعمال الذين صبروا وصمدوا في وقت الحصار وأصرروا على البقاء في هذا البلد، وذلك بمكافأتهم عبر منحهم بعض المزايا التشجيعية في قضايا الضرائب والرسوم.

للتعاون والتواصل بين المجلس التشريعي وجمعية رجال الأعمال، بحيث يكون هذا الاجتماع مدخلاً لاجتماعات أخرى تناقش القضايا المطروحة بعمق.

وطالب النائب نصار من جمعية رجال الأعمال تقديم طلباتهم عبر دراسات علمية موثقة ليثم التعامل مع مطالبهم، وأعدا جمعية رجال الأعمال بأن يتم التشاور معهم في القضايا الاقتصادية المستقبلية.

التقت لجنة الموازنة واللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي بوفد من مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الفلسطينية.

وانعقد اللقاء في مقر المجلس التشريعي لمناقشة جملة من القضايا الاقتصادية، بحضور كل من رئيس اللجنة الاقتصادية د. عاطف عدوان، ورئيس لجنة الموازنة النائب جمال نصار، وكل من النواب مروان أبو راس، سالم سلامة، ويوسف الشرافي، فيما ترأس وفد جمعية رجال الأعمال أحمد أبو عيدة.

وناقش المجتمعون قضية المنتجات الوطنية المصنعة في الضفة الغربية المسوقة في قطاع غزة، وكمية الطاقة اللازمة لتشغيل المصانع بهدف استمرارية العمل فيها، كما تطرق المجتمعون إلى مناقشة قضية الضرائب والرسوم الجمركية الأخيرة المفروضة من قبل الحكومة، وقضايا ضريبة الدخل والقيمة المضافة، وحماية المنتج المحلي.

وتباحث المجتمعون حول الأحكام القضائية الصادرة بحق بعض رجال الأعمال لمنهم من السفر، حيث تم التوافق على إيجاد جسر

كتلة التغيير والإصلاح تقدم مساعدات وتسهيلات لعدد من العائلات والحالات الخاصة

أبناء شعبهم الفلسطيني.

وفي إطار خدمة المواطن الفلسطيني أصدرت كتلة التغيير والإصلاح (٢٥) شيكا لحالات فقيرة وتحويلات مرضية عاجلة بالتعاون مع مجلس الوزراء الفلسطيني وبلغت قيمته (٤٢٠٠) دولار، كما عملت على توفير (٢٦) فرصة عمل مؤقتة لمدة شهرين بالتعاون مع وزارة العمل بدأ تنفيذها منذ الأول من مارس الجاري.

وقال تقرير للكتلة إنها عملت على تسهيل سفر عشرات الحالات الخاصة للمواطنين عبر معبر رفح البري، وقامت بتسديد ثمن أدوية علاجية خاصة غير متوفرة تصرف الصيدليات لعدد من الحالات الخاصة والأسر الفقيرة، وتسديد ثمن تركيب عدد من النظارات الطبية لبعض الحالات الخاصة بالتعاون مع مركز بصريات القدس، بالإضافة إلى استقبال الوفد الكويتي الزائرة لقطاع غزة واصطحابه في جولة لعدد من بيوت الأسر الفقيرة وتقديم مساعدات بقيمة (٤٠٠٠) دولار.

قدم نواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية في محافظة شمال قطاع غزة اثنا عشر منزلاً ومساعدات عينية لعائلة المواطن خليل أبو بنات (٤٠ عاماً) من منطقة بيت لاهيا حيث وصلت قيمتها الإجمالية ١٠٠٠ دولار.

واشتملت المساعدات العينية على أجهزة كهربائية وثلاجة وغسالة وغاز مطبخ وأغطية شتوية متنوعة وخزانات. إضافة إلى أدوات منزلية. وذلك للتخفيف من الظروف المعيشية الصعبة لهذه العائلة والتي تعيشها منذ سنوات جراء تواصل الحصار الصهيوني على القطاع.

وحضر النائبان محمد شهاب ومشير المصري تقديم المساعدات للعائلة التي تتكون من ١٥ فرداً ويفتقد منزلها أبسط المستلزمات الأساسية والكثير من الاحتياجات الإنسانية.

وأكد النائب المصري أن هذه المساعدات جاءت للتخفيف من معاناة عائلة أبو بنات في ظل عدم قدرتها على تأمين مستلزماتها الأساسية في منزلها. معتبراً أن ما يقدم لهذه العائلة هو من واجب نواب التشريعي تجاه

دعا لإطلاق حملة قانونية إعلامية شعبية ضد سياسة الاعتقال الإداري

د. بحر يدين تمديد الاعتقال الإداري للنائب د. محمود الرمحي

دان د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة قيام الاحتلال بتمديد الاعتقال الإداري لمدة أربعة أشهر لأمين سر المجلس النائب د. محمود الرمحي للمرة الرابعة على التوالي.

وأكد بحر في بيان صحفي الاثنين (٥-٣) أن المجلس التشريعي سوف يستمر في أداء مهامه واجباته البرلمانية والوطنية، مشدداً على أن جهود الصهاينة بشأن محاولة تعطيل البرلمان الفلسطيني سوف تبوء بالفشل الكامل والخسران التام.

وتساءل بحر عن سر صمت المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية على جريمة اختطاف النواب وانتهاك حصانتهم البرلمانية رغم منافاة ذلك للأعراف والقوانين الدولية؟

ودعا بحر إلى إطلاق أوسع حملة قانونية إعلامية شعبية من أجل التصدي لسياسة اختطاف النواب وفرض الأحكام الإدارية عليهم والعمل على تحشيد كل الجهود والطاقت في سبيل قطع الطريق على مخططات الاحتلال تجاه السلطة التشريعية ونوابها المنتخبين ديمقراطياً.

من وحي آية



(التجاية لصلاة الفجر أعظم للأجر، وأرفع للذكر، وأنكى لشیاطین الجن والبشر)

النائب / د. یونس الأسطل

(أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا) (الإسراء: ٧٨)

زارني زهاء عشرين شاباً من المحافظة الوسطى، بل من أحد مساجدها، وقَدَمُوا أنفسهم على أنهم شباب صلاة الفجر، فقد عرفت أنهم تعاهدوا على المحافظة عليها، ويُعين بعضهم بعضاً في الاستيقاظ لها، والفوز بفضلها، خاصة وأن معظم الخلاق لا زالت في سباتها، كما أن نسبة من الناس يبول الشيطان في أذانهم، فلا ينهضون لها إلا بعد أن تشرق الأرض بنور ربها، وإذا قاموا إليها قاموا كسالى، وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين، الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم، وأنهم إليه راجعون. وقد علمت أن أولئك النفر من ورائهم إخوان لهم على شاكلتهم، وأنهم يرجون بتلك الهمة أن يكونوا للمتقين إماماً، وقد سئل بعض الأئمة الدعاة عن ميقات انتصار الأمة على عدوها، ورجوعها خير أمة أخرجت للناس؟ فأجاب: عندما ترى صلاة الفجر تحاكي صلاة الجمعة، أي لا يكاد يتخلف عنها إلا أصحاب الأعدار، وربما كان كثير منهم أسبق في الحضور للمسجد من أرباب الصحة والعافية.

وقد أعجبني أن مدارس الأقصى النموذجية التابعة لفرع خان يونس في المجمع الإسلامي قد رُصدوا بعض الدرجات لمن يشهد صلاة الفجر من الأشبال، فقد ناولوا كل واحد منهم بطاقة، وطلبوا إليه أن يوقعها من إمام المسجد بعد صلاة الفجر في كل يوم؛ لتكون شهادة بحضوره تلك الصلاة، ومن المعلوم أن من شَبَّ على شيء شاب عليه غالباً؛ لذلك فالمأمول أن أولئك الأشبال سيكونون أحد السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، ومنهم شاب نشأ في طاعة الله، أو أن قلبه مُعلق بالمسجد، ومع ذلك لا زلنا نشكو من ركافة الهمة في صلاة الفجر، حتى من بعض المربين الذين يفترض أن يسبقوا تلاميذهم إلى الاستغفار بالأسحار، والتسبيح بحمد ربهم حين يقومون من مضاجعهم؛ ليكون لهم فيهم أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر، وذكر الله كثيراً. وقد نص القرآن الكريم على هذه الصلاة عندما ذكر أوقات العورة؛ فقال: «مَنْ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ» النور (٥٨)

أما آية الإسراء فقد توجهت بالأمر للنبي صلى الله عليه وسلم أن يقيم الصلاة في أوقاتها، ومن المعلوم من أصول الفقه أن تكليف النبي عليه الصلاة والسلام بشيء تكليف للأمة كلها، ما لم تكن قريبة على خصوصيته به؛ لتكون الشريعة أو الحكم خالصة له من دون المؤمنين؛ ولعل الحكمة في ذلك أن يدُلنا على مزيد من الاهتمام بتلك الأحكام في كونها تكليفاً للنبوة، وفي الالتزام بها تشبهاً بالأنبياء، وإذا كان من غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر مكلفاً بها؛ فما بالك بغيره من سائر الناس؟!.

إن الذي بشد الانتباه أنها ذكرت للصلاة ثلاثة أوقات، فقد أمرت بإقامة الصلاة لدلوك الشمس، وفيه صلاتا الظهر والعصر؛ فإن الدلوك هو الزوال، ومن المعلوم أن من نظر إلى قرص الشمس في تلك الساعة اضطر إلى ذلك عينيه؛ إذ يكاد سناً ضوئها يذهب بالابصار، ثم أمرت بإقامتها إلى غسق الليل، وهو ظلمته وسواده، وفيه صلاتا المغرب والعشاء، وقد أوردت صلاة الفجر بالأمم؛ لتكون الخامسة، وأطلقت عليها لقب: (قرآن الفجر)؛ للإشارة إلى استحباب إطالة القراءة فيها، وقد كان نبينا عليه الصلاة والسلام يقرأ فيها ما بين الستين والمائة، بحسب طول الآيات أو قصرها، وهو قريب من حزب، أو نصف جزء من القرآن؛ أي أربعة أرباع، أو جزء من ستين من القرآن المبين.

وربما كان السر في حصر الأوقات في ثلاث هو الإشارة إلى مشروعية الجمع بين الصلوات، وقد تكرر هذا في أكثر من موضع؛ كقوله تعالى:

«وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبُنَ السَّيِّئَاتِ» هود (١١٤)

وقد دل على الأوقات الخمسة قوله تعالى: «وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا وَمِنْ آنَاءِ اللَّيْلِ فَسَبِّحْ وَأَطْرَافَ النَّهَارِ لَعَلَّكَ تَرْضَى» طه (١٣٠)

ولا شك أن الصلاة التي قبل طلوع الشمس هي صلاة الصبح، أو صلاة الغداة، كما يسميها بعض الفقهاء، وقد مال بعض المالكية وغيرهم إلى أنها (الصلاة الوسطى) المأمور بزيادة الاهتمام بها في قوله تعالى:

«حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ» البقرة (٢٣٨)

حيث إن القنوت عندهم إنما يكون في صلاة الفجر، بالإضافة إلى أنها ركعتان قد توسطت بين صلاتين رباعيتين تُقصران في السفر لمن شاء، هما العشاء والظهر، غير أن الأرجح أن الوسطى هي صلاة العصر.

وقد ختم آية الإسراء التي يُستحب فيها تطويل القراءة تعويضاً عن قلة عدد ركعاتها بذكر إحدى فضائلها، وهي التقاء ملائكة الليل وملائكة النهار على الشهادة لأهلها بالالتزام بها، والمسارة إليها؛ فإن الكرام الكاتبين يتعاقبون فيكم؛ ويجتمعون في صلاتي الفجر والعصر، فمن كان من مقيمي الصلاة على وقتها فاز بشهادة الحرسين من الملائكة، وحسبك أن يقولوا عند ربكم: أتيناكم وهم يصلون، وتركناهم وهم يصلون، بل يشهدوا الله تبارك وتعالى، وهو القائل بسحر: من يدعوني فاستجب له، من يستغفرني فأغفر له، وهل من سائل فأعطيه، ويظل باسطاً يده حتى يتنفس الصبح، ويتجلى النهار؛ يطلع الفجر الصادق، عندما نرى شعاعاً مستطيراً في أفق السماء، وهو الذي يتبين معه الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر.

إن سياق آية الإسراء قد جاء معقياً على التآمر على الإسلام والرسول، فقد كادوا يستفزونه من الأرض؛ ليخرجوه منها باقتل، بعد أن ثبت الله، فلم يركن إليهم شيئاً قليلاً، ولم يقدرُوا أن يتخذوه خليلاً، لذلك فقد أمره أن يستعصم بإقامة الصلاة، وأن يخص الفجر بمزيد اهتمام؛ فإنه أعظم للأجر، خاصة حين نعلم أن خير الأوقات لغزو العدو أن نكون من المغيرات صُبْحاً والأمان نيام، فضلاً عن البركة في البكور، حين يسابق الطيور في التسبيح لربنا الغفور الشكور، فهو الذي يراك حين تقوم، وتقلبك في الساجدين.

والحمد لله رب العالمين

بمشاركة شخصيات رسمية وشعبية ورؤساء بلديات

التشريعي يطلق الحملة الوطنية للنظافة

تحت شعار «لتكن مدينتي نظيفة»

النائب جمال سكيك، ووزير سلطة جودة البيئة يوسف إبراهيم، ووكيل وزارة الحكم المحلي سفيان أبو سمرة، وعدد من رؤساء البلديات في قطاع غزة.

أطلق المجلس التشريعي الفلسطيني الحملة الوطنية للنظافة تحت شعار "فلتكن مدينتي نظيفة"، وذلك بحضور رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي النائب إسماعيل الأشقر، ورئيس الحملة



فعلي في ضرورة تطبيق قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٩.

وأعلن إبراهيم أن وزارته قد بدأت تطبيق مشروع إدارة النفايات الصلبة في مدينة الزهراء برعاية مؤسسة الصليب الأحمر الدولي. موضحاً أن قطاع غزة ينتج سنوياً من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ ألف طن من النفايات الصلبة. وهذه كميات كبيرة يجب التعامل معها وفق برامج إدارة النفايات الصلبة.

وأضاف أن النفايات بأنواعها ظاهرة منتشرة في كل العالم، فيما أن الدراسات الميدانية في قطاع غزة تشير إلى وجود مستوي قياسي من المخلفات الصلبة وغيره التي ينتجها الفرد الواحد منها بمعدل ١ إلى ٢ كيلو جرام يومياً الأمر الذي يستدعي المعالجة الفورية وبأحدث الطرق العلمية.

تعديل سلوك الأفراد

وفي كلمة بلديات القطاع قال نزار حجازي: «إن الحملة تحتاج لمشاركة جميع القطاعات فيها وهي أيضاً بحاجة لإيجاد أدوات وأنظمة تشريعية مساعدة لتعديل سلوك الفرد في المجتمع وتوجيه المواطن نحو الانضمام إلى المنظومة البيئية الصحية والمناسبة» واستدل حجازي في كلمته على النموذج التركي وبلدية اسطنبول على وجه الخصوص والتي أصبحت المدن الأكثر نظافة في العالم بعدما، منوها للحملة التركية للنظافة والتي أعلنوا عنها تحت شعار تركيا أولاً واسطنبول أولاً ومدينتي أولاً في النظافة وأسسا لحملات توعية بدءاً من الأطفال وحتى كبار السن والشيوخ حتى وصلوا إلي ما وصلوا إليه.

زيارات ميدانية

الجدير ذكره أن بلديات القطاع بدأت بالفعل بتنفيذ وتطبيق أنشطة الحملة وفق المخطط الذي تم وضعه سابقاً. وفي هذا السياق قام النائب جمال سكيك يرافقه أحمد بسيسو من جمعية أصدقاء المستشفيات ويونس غالية ممثلاً عن مجلس اتحاد بلديات الشمال بزيارة بلدية بيت لاهيا، وكان في استقبالهم رئيس البلدية عز الدين الدحون، حيث تجولوا في شوارع المدينة وشاركوا معاً في أعمال تنظيف الشوارع العامة بها. وأكد سكيك بأن بلدية بيت لاهيا سخرت كل الإمكانيات اللوجستية المتوفرة لديها لإنجاح الحملة التي يشارك فيها قطاعات واسعة من المجتمع المحلي بالإضافة لطلبة بعض المدارس. إلى ذلك تفقد النائب سكيك بلدية أم النصر واطلع على أنشطة البلدية وسير العمل بالحملة، وشارك مع رئيسها أعمال التنظيف الجارية في منطقة نفوذ البلدية.

وقام سكيك يرافقه رئيس البلدية زياد أبو فريسة بالتجول في مناطق شملت حملة النظافة حيث اطلعاً على مدى الحملة لدى المواطنين الذين أعرب بعضهم عن شكره للقائمين عليها.

نحو بيئة صحية

وقال رئيس لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس النائب إسماعيل الأشقر إن المجلس التشريعي سوف يشرف على تنفيذ الحملة الوطنية للنظافة خلال المرحلة القادمة في إطار حرصه على توفير بيئة صحية ونظيفة للمواطن الفلسطيني، حيث ستشارك فيها كل بلديات قطاع غزة والمؤسسات الرسمية والوطنية ومؤسسات المجتمع المدني.

برامج وفعاليات مركزة

من جهته أكد رئيس الحملة النائب جمال سكيك أن الشعب الفلسطيني الذي ضرب مثلاً رائعا في الصمود والتضحية والمقاومة يجب أن يضرب مثلاً في قدرته على أن يكون من أنظف شعوب العالم، حتى ولو كانت غزة فقيرة، مضيفاً: «الفقر ليس عيباً. ولنتبث للعالم أن الحصار لن يكون عقبة لنجعل مدنتنا من أنظف مدن العالم».

وأوضح النائب سكيك أن الحملة ستبدأ في الأول من مارس وستستمر لمدة ستة أشهر. بمشاركة جميع بلديات قطاع غزة. والوزارات الحكومية مثل وزارة الشباب والرياضة والبيئة والأوقاف والداخلية. وكذلك مؤسسات المجتمع المدني وبإسهام جمعية أصدقاء المستشفيات.

وأضاف أن كل هذه الجهات سوف تبدأ عملها في تنفيذ خطط وبرامج وفعاليات مركزة خلال الأشهر الستة القادمة لتنفيذ الحملة. مشيراً إلى أن البيئة الإسلامية التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني تحثنا على النظافة. فالطهارة شرط الإيمان.

وأكد سكيك أن المجلس التشريعي يحاول تفعيل قانون البيئة رقم ٧ لعام ١٩٩٧ من أجل المواطن الفلسطيني، مشدداً على أن المواطن هو أغلى ثمرة في المجتمع ويجب أن نوفر له بيئة نظيفة وصحية.

بداية لعمل جمعي مكثف

بدوره قال وكيل وزارة الحكم المحلي سفيان أبو سمرة أن الحملة ستكون بداية تكاثف عمل البلديات مع الدفاع المدني والمؤسسات المختلفة والشخصيات الاعتبارية. وسنعمل جاهدين على ترسيخ مفاهيم وثقافة النظافة في المجتمع.

نموذج فريد

من جهته أشار وزير سلطة جودة البيئة يوسف إبراهيم إلى أن إشراف المجلس التشريعي على الحملة يمثل نموذجاً فريداً في الإدارة السياسية. وطلب من المجلس أن يتدخل مباشرة إلى إجراء



آفاق آفاق

مؤمن بسيسو

المقاومة الشعبية.. الحل البديل

ما السبيل إلى نصرته القدس والأقصى والمقدسات التي تواجه هجمة إسرائيلية شرسة غير مسبوقة؟

المقاومة المسلحة معطلة بسطوة التنسيق الأمني والخروج على القانون في الضفة الغربية، ومجمدة لاعتبارات المصلحة الوطنية والظروف الحياتية للناس في قطاع غزة، وما تحفل به الساحة الوطنية لا يتعدى أشكالاً من العمل الإعلامي والفعاليات الجماهيرية التضامنية المحدودة.

الاستسلام بهذا الواقع المزري الكئيب هو الانتحار الوطني بعينه، والفلسطينيون، أولي العزم والكرامة، وأهل الثورات والانفضاضات، لم تشهد لهم مرحلة من المراحل طيلة عقود الاحتلال الماضية بالهوان والصغار أمام ضغوط ومخططات الاحتلال. المقاومة الشعبية تشكل الحل المتاح فلسطينياً في هذه المرحلة الحساسة من عمر الفلسطينيين التي ابتلوا فيها بانقسام بغضب أذل ناصية قضيتهم وأعادها عشرات السنين إلى الوراء.

مبررات استدعاء المقاومة الشعبية تبدو وجيهة ومتماكة إلى حد بعيد في ضوء الاعتبارات التالية:

- انسداد آفاق المقاومة المسلحة بشكل كامل على المستوى العملي والميداني في الضفة والقطاع بحكم واقع الانقسام المعروف، وضرورة البحث عن آليات كفاحية بديلة متوافقة عليها وطنياً.
- ضرورة مسايرة روح وواقع الثورات الشعبية العربية التي قدمت أروع النماذج في كيفية تغيير الواقع عبر استنهاض البعد الجماهيري بعيداً عن اللجوء إلى العنف المسلح وأدواته.

- ضرورة قطع الطريق أمام مخططات الاحتلال الذي يحاول تصدير أزماته ومشكلاته الداخلية إلى الداخل الفلسطيني عبر حملات التصعيد العسكري الميداني بين الفينة والأخرى التي يبنيتها على ذرائع إطلاق الصواريخ الفلسطينية والفعل العسكري المسلح.

- ضرورة إبقاء روح المقاومة حية ومتقدة في نفوس أبناء شعبنا، واستنهاض همم الفلسطينيين التي تراخت بفعل الممارسات الخاطئة ومخلفات وموروثات الانقسام بما يضمن مشاركة مختلف القطاعات الشعبية في معركة الأرض والوجود والمصير مع الاحتلال.

- ضرورة إخراج الاحتلال دولياً والعمل على تشويش وإرباك مخططات التهويد والاستيطان.

- ضرورة الخروج من مأزق تناقض البرامج والأجندات الفصائلية عبر التوافق على برنامج عملي لمواجهة الاحتلال يلقي تأييداً وتجاوباً من الجميع، ويضمن قبول ومشاركة الفصائل الفلسطينية دون استثناء.

كل يوم يمر دون فعل كفاحي فلسطيني يُنقص من قدرة الفلسطينيين ككل على مواجهة مخططات وإجراءات و جرائم الاحتلال، ويجعل مهمتهم الكبرى في كبح النفوذ الإسرائيلي الخطير على الأرض والمقدسات أكثر صعوبة.

لم نلمس حتى الآن جهداً كفاحياً فلسطينياً يتوسل أسلوب المقاومة الشعبية رغم توافق الحركتين الكبيرتين (فتح وحما) على ذلك، فالأمر لا زال أسيراً للمنطق النظرية والشعار المجرد، ولم يغادر بعد مربع التنظير السياسي والإعلامي.

الوطن يضيع، والاحتلال يتماهى أكثر فأكثر، وما لم ينتفض ضميرنا الوطني، فصانداً وشعبياً، باتجاه بلورة آليات كفاحية شعبية تتجاوز منطق المزايدة الفصائلية فإننا قد نصحو على ضياع القدس والأقصى وبقيّة الوطن ذات صباح.



النائب البردويل: الانتخابات ليست نهاية المطاف.. والمطلوب وقف برنامج التسوية والتنسيق الأمني وتفعيل المنظمة وصناعة برنامج وطني جديد

النائب دحبور: موقف الاحتلال متوقع ولن يقبل إلا انتخابات وفق مقاساته الخاصة.. والمطلوب تفعيل المجلس التشريعي وتنفيذ باقي ملفات المصالحة



"البرلمان" التقت نائبين في المجلس التشريعي، واستشرفت معهما آفاق وأبعاد القرار الصهيوني بخصوص الانتخابات، وتساءلت عن مصير المصالحة الفلسطينية عبر سطور هذا التقرير.

نقلت العديد من وسائل الإعلام أنباء عن قيام حكومة الاحتلال بإبلاغ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بأنها لن تسمح بإجراء أي انتخابات في القدس المحتلة، وستقوم بقررتها في الضفة الغربية حال مشاركة حركة حماس فيها.

الانتخابات ليست نهاية المطاف

فقد أكد النائب صلاح البردويل أن المصالحة يجب أن تكون شعاراً وتنفيذاً، وأن تكون حظوظها أكبر طالما أن الاحتلال كشر عن أنيابه بهذا الشكل وأعلن عن معارضته إجراء الانتخابات في القدس وعرقلتها في الضفة، مشدداً على ضرورة استيعاب السلطة للدرس عبر التمسك بالمصالحة أكثر وتنفيذ ملفاتها على أرض الواقع. وأكد البردويل أن الانتخابات التشريعية والرئاسية ليست نهاية المطاف، إذ بالإمكان إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني وإعادة تشكيله وتصلب برنامج منظمة التحرير على أسس جديدة، موضحاً أن المطلوب من الجميع وكل التنظيمات ومن بينها حماس والجهاد الإسلامي وفتح أن تلتزم وتضع خطة عمل بديلة عن موضوع الانهماك في إعادة تشكيل سلطة أوسلو من جديد.

مراجعة الموقف السياسي والأمني

وتابع: «أعتقد أن هذا الأمر (تفعيل منظمة التحرير وخطة العمل الوطنية) يجعل «إسرائيل» تعض أصابع الندم في اليوم الذي تشعر فيه أن الفلسطينيين يدركون أن تحرير الأرض وتقرير المصير هي الأساس بالنسبة لهم وليس إدارة عملية سياسية فاشلة أو إدارة حكم أكثر فشلاً في الضفة الغربية تحت تنسيق أمني مهين».

وعبر البردويل عن قناعته بأن المطلوب من السلطة إزاء هذا التطور يتمثل في أن تعلن موقفاً واضحاً من التنسيق الأمني، وتعلن موقفاً واضحاً من عملية المفاوضات العنيفة والتسوية الهزيلة، مؤكداً أن هذا الموقف يبنى على أساس وقف التنسيق الأمني وعملية التسوية

والعمل سوياً مع حماس والقوى الحية من أجل صناعة برنامج وطني جديد يليق بالحق الوطني والثواب الفلسطينية.

أمر متوقع

من جهته أكد النائب إبراهيم دحبور أن موضوع منع إجراء الانتخابات من قبل الاحتلال سواء شارك حماس أم لا كان أمراً متوقعاً حيث أن «إسرائيل» تريد ترتيب الحياة السياسية الفلسطينية وتحديد في الضفة والقدس، وهو ما يعني أنه ما لم يكن هناك موافقة إسرائيلية أو اتفاقية تحدد نتائج الانتخابات المنتظرة سلفاً وفق الرغبة الأمريكية فإن «إسرائيل» لن تقبل إجراءها وستعتمد إلى إفشالها.

وأشار النائب دحبور إلى أن قضية الانتخابات تتعلق بالتداول السلمي للسلطة، وهو موضوع فلسطيني داخلي، داعياً إلى تجاوز هذه النقطة (الانتخابات) والانتقال إلى معالجة باقي الملفات سواء الحكومة أو بناء الأجهزة الأمنية أو مؤسسات السلطة وفق آليات التوافق الوطني.

تفعيل التشريعي وبقية الملفات

وخلص دحبور إلى أن قرار الاحتلال ضد إجراء الانتخابات يجب أن لا يشكل عائقاً أمام إتمام ملفات المصالحة، سواء أكانت بناء منظمة التحرير أو تشكيل الحكومة ومنحها الثقة وإعادة تفعيل المجلس التشريعي.

وتابع: «يمكن استحضار أن المجلس التشريعي الأول امتد عشر سنوات، وأن هناك ظروفاً حالت دون تمديد مدة المجلس التشريعي، لذلك يجب أن يستمر عمل المجلس التشريعي طالما هناك ظروف تحول دون الانتخابات».



د. بحر لدى لقائه رئيس المكتب السياسي في حزب الاتحاد الاشتراكي المغربي



وفد تشريعي يهدي وزير العلاقات البرلمانية والمجتمع المدني المغربي هدية تذكيرية